تأثير برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي للفترة 2000-2014 على التنمية المحلية دراسة عينة من مؤسسات القطاع الصناعي بولاية بسكرة: مصانع الآجر، وحدات المياه المعدنية، ومطاحن الدقيق ومشتقاته

اللقب والإسم: بن بريكة عبد الوهاب (*) وحبه نجوى (**)

مؤسسة الإنتماء: جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص :

تبنت الجزائر عدة برامج للإنعاش والنمو الاقتصادي تضمنت: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي PSCE (2010-2014)، في ظل هذه البرامج شهدت ولاية بسكرة -على غرار العديد من الولايات- توسعًا كبيرًا في بعض القطاعات الصناعية، وبشكل واضح في القطاعات المتعلقة: بمصانع الآجر ووحدات المياه المعدنية ومطاحن الدقيق ومشتقاته، التي استفادت من الإجراءات المرتبطة بهذه البرامج بصورة مباشرة (في شكل امتيازات ممنوحة) أو بصورة غير مباشرة (التسهيلات المالية المتعلقة بالوفرة المالية).

في هذه الورقة سنعمل على عرض معطيات المؤسسات الصناعية المعنية وتحليلها على ضوء مؤشرات التوسع، كما سنحاول توضيح أثر هذا التوسع على التنمية المحلية لولاية بسكرة من خلال المؤشرات التالية: تطور العمالة، تطور رقم الأعمال وكذا تطور رؤوس أموال الأصول المستثمرة.

الكلمات المفتاح : برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(PSCE, PCSC, PSRE).

Résumé :

Depuis l'an 2000, l'Algérie a adopté trois programmes de soutien à l'économie nationale, essentiellement tournés vers les infrastructures, les équipements collectifs et les équipements sociaux. Cependant des mesures ont été prises dans le cadre de ces programmes, elles ciblent les secteurs d'activités économiques.

Dans la willaya de Biskra, ces programmes ont permis une expansion du secteur industriel. Cette expansion est plus ou moins importante au vue des unités qui ont été réalisées à travers la willaya notamment dans le secteur de la briqueterie, les minoteries et les eaux minérales.

Ces programmes ont impacté positivement le développement local, ce qui se vérifie à partir de deux indicateurs importants : l'évolution de l'emploi et du chiffres d'affaires.

Mots clés: Programmes de soutien économique en Algérie (PSRE PCSC, PSCE).

(*)- أستاذ محاضر قسم أ، عميد كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، هاتف:0665993333، البريد الالكتروني:
ao_benbraika@yahoo.fr
(**)- أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، هاتف: 0779001362 ، البريد الالكتروني:
nadjahaba@yahoo .fr

مقدمـــــــــــة :

انتهجت الجزائر العديد من البرامج والسياسات التي مست جوانب نسيجها الاقتصادي والاجتماعي وقد جاءت هذه البرامج متسلسلة حسب ومكملة لبعضها حسبما تقتضيها التغيرات والتحولات الوطنية والدولية، خاصة ما تعلق بالوفرة المالية في ظل انتعاش أسعار المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر كمصدر أساسي لمداخيل الدولة وقد حاولت من خلال هذه البرامج الدفع بمختلف الآليات الاقتصادية من خلال إعادة استثمار هذه المداخيل في مجالات متنوعة خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على توفير المناخ الملائم للاستثمار، وقد جاء ذلك في ظل وجود نوع من الاهتمام الإضافي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الناشئة في المناطق التي تعتبر نائية كولايات الجنوب والهضاب العليا.

وقد نتج عن ذلك نشاط العديد من المؤسسات وحتى القطاعات في بعض هذه المناطق، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التطرق إلى بعض من النتائج التي توصلت إليها بعض الصناعات التي استفادت من الإجراءات المرتبطة بهذه البرامج بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

لذلك سنتطرق في هذه الورقة إلى:

- البرامج التي انتهجتها الجزائر بهذا الصدد والامتيازات المرتبطة بها.
- مقومات الاستثمار في ولاية بسكرة ونسيجها الصناعي.
- مؤشرات عن حصيلة النشاط لبعض المؤسسات المرتبطة ببرامج الدولة.

I- برامـــــــــج الإنعـــــــاش والنمـــــــو الاقتصـــــــادي:

كما سبق وأشرنا سطرت الجزائر العديد من البرامج لتطوير القطاع الصناعي وتنميته، ولعل أبرز هذه البرامج هي تلك المنتهجة مع بداية القرن الحالي، والتي تضمنت: برنامـــــــج دعـــــــم الإنعـــــــاش الاقتصـــــــادي، البرنـــــــامج التكميلي لدعـــــــم النمـــــــو وبرنـــــــامـــــــج دعم النمـــــو الاقتصـــــــادي، تدور هذه البرامج بالمجمل حول محورين أساسيين هما: المحور الأول تنمية القطاع والمحور الثاني تنمية فضاء القطاع التي جاءت منطوية تحت جملة من السياسات المتضمنة[1]:

- إعادة المستوى والتحديث التنافسي.
- تجديد الاستثمار الأجنبي.
- تطوير الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي.

إن الدولة من خلال السياسات والمحاور التي ترتكز عليها في هذه البرامج تظهر بأن التنمية والإنعاش لا يمكن تحقيقهما من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار فقط وإنما يقتضي الأمر توفير الموارد البشرية المؤهلة وتطوير الموارد البشرية المتوفرة، التي يمكنها العمل على التفاعل الايجابي مع مقتضيات هذه البرامج إضافة إلى العمل على توفير مختلف الظروف اللازمة –بشكل مباشر أو غير مباشر– للإنعاش ولنمو المناخ أو الفضاء الملائم، لذلك نجد أنها تسعى إلى ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي معا ولأنها مكملة لبعضها البعض.

عدا عن ذلك فتنمية الفضاء تتضمن أيضا [2]:

- الانتقال من المناطق الصناعية إلى أقطاب صناعية.
- إنشاء مناطق صناعية للتنمية المدمجة قصد وضع شبكة تآزر بين المؤسسات والتكوين والخبرة من أجل توفير جو أعمال يعزز الاستثمار.
- إنشاء ثلاث مناطق على المدى القصير في: الغرب: وهران، مستغانم، والهضاب العليا: سطيف، برج بوعريريج، والشرق: عنابة.

تتعدى برامج الإنعاش والتنمية أفاق 2025 لتصل إلى السعي إلى تحقيق إقليم مستديم في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي ينسق بين أعمال القطاعات ويعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر، أما عن البرامج الأساسية في المرحلة الحالية فهي تتضمن:

I– 1 – برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE: (2001–2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[3]، وقد تم رصد هذا الغلاف المالي من قبل الدولة سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[4]:

- تحسين أداء مستوى النمو.
- تدعيم البنية التحتية.
- تحسين وترقية منافسة بين المؤسسات.
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.

- محاربة البطالة.

I- 2- البرنـــــــامج التكميلي لدعـــــــــم النمـــــــــــو PCSC: (2005-2009)

الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار(114مليار دولار في الخماسي الأول2005) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق(1.216مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية .أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـــ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى [5].

فيما يتعلق ببرنامج تنمية الجنوب والهضاب الذي يمس بشكل مباشر ولاية بسكرة –محل الدراسة–فقد خص هذا البرنامج المنطقة بجملة من الامتيازات ضمن مرحلتي الانجاز والاستغلال[6]:

أ- مرحلة الانجاز: تمنح هذه الامتيازات لمدة ثلاث سنوات، وتشمل:

1. الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
2. تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان من الألف(2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
3. تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من قبل الوكالة المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.
4. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة من نظام المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
5. الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع والخدمات غير المستثناة من نظام المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
6. الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ب- مرحلة الاستغلال: تمتد لعشر سنوات، تشمل:

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
2. الإعفاء ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يضاف إلى ما سبق فولايات الجنوب تستفيد أيضا من مزايا إضافية، أهمها[7]:

1. دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة خمسة عشر سنة(15) وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.
2. دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، وبعد هذه الفترة تخفيض بنسبة 50 % بعنوان مبلغ إتاوة أملاك الدولة على الاستثمارات الجديدة.
3. تخفيض قدره 4.5% من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية.
4. تخفيض قدره 4.5% من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

I- 3- برنـــــامـــــج دعم النمـــو الاقتصـــــــادي PCCE: (2010-2014)

يقدر الغلاف المالي الإجمالي بـــ 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك المخطط الخماسي الثاني2010 في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (ما يعادل155 مليار دولار) [8].

يعنى هذا البرنامج كما يظهر من تسميته باستكمال البرامج السابقة له من خلال:

1. العمل على إتمام المشاريع الكبرى التي بوشرت لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه.
2. تخصيص أكثر من 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية: التعليم،التكوين، الصحة، السكن...
3. تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط: المياه، الكهرباء، الصرف الصحي،...

على العموم يختص هذا البرنامج بمواصلة ودعم البرامج السابقة بالتركيز على إعادة الاعتبار إلى مناطق النشاط.

II- مقومات الاستثمار في ولاية بسكرة ونسيجها الصناعي:

تتميز ولاية بسكرة بمقومات عديدة ساعدت في توفير مناخ استثماري داعم لقيام العديد من النشاطات الاقتصادية وتطويرها، تراوحت هذه المقومات بين : مقومات طبيعية وجغرافية، موارد بشرية وهياكل قاعدية، وأخرى تتمع بها الولاية بحكم برامج الإنعاش الاقتصادي -التي تم الإشارة إليها سابقا- وفيما يلي عرض لأهم هذه المقومات.

II- 1- المقومات الطبيعية والجغرافية:

تتميز ولاية بسكرة بموقعها الاستراتيجي إذ أنها تقع في الجنوب الشرقي للجزائر، تربطها حدود مع خمس ولايات هي: باتنة،المسيلة، الجلفة، الوادي، ورقلة، وهي بذلك تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب. تقدر المساحة الاجمالية للولاية بـــ 21671.20 كيلومتر مربع تتوزع هذه المساحة على تضاريس متنوعة بين: جبال، هضاب، سهول، سهوب، ،إضافة على المنخفضات، وقد انعكس ذلك على تنوع تربتها كما تتميز

بمناخها شبه الجاف الحار صيفا والبارد شتاءً عدا عن ذلك فالولاية تزخر بموارد مائية هامة: جوفية وسطحية لذلك فإن الموارد المائية المسخرة للولاية تقدر بـــــ 820 مليون متر مكعب.

لقد مكن هذا التنوع الطبيعي والموقع الجغرافي الذي تتميز به ولاية بسكرة من:

- إمكانية الاستفادة من الأراضي الزراعية والأراضي الممكن الاستفادة منها في المجال الصناعي.
- وجود العديد من المحاصيل الزراعية: التمور، الخضر والفواكه، الأعلاف، الأشجار المثمرة، الحبوب...
- تنوع الثروة الحيوانية: الغنم، الإبل، البقر،...
- الاستزراع السمكي والصيد القاري.
- وفرة وتنوع المناجم حيث تتوفر مناجم: الملح، الطين، الكلس، الجبس، الرمل.

لقد مكنت العناصر السابقة الذكر من قيام العديد من الاستثمارات الفلاحية والصناعية التي تستفيد بشكل كبير من وفرة المواد الأولية اللازمة لنشاطها وقربها منها.

II- 2- المقومات البشرية والهياكل القاعدية:

ولاية بسكرة كغيرها من ولايات الجزائر تمتلك موارد بشرية معتبرة كون الشباب يمثلون نسبة معتبرة فيها، والتي يتمتع أغلبها بمستوى تعليمي أو تكويني مقبول، وقد تدعم ذلك بجامعة متكونة من ثلاث أقطاب جامعية وبمراكز ومعاهد عديدة للتكوين المهني إضافة إلى المعاهد والمدارس الخاصة التي تتوزع على مختلف بلديات الولاية.

نظرا لموقع الولاية الاستراتيجي فهي تحوي شبكة طرق تمتد على مسافة 2389.74 كيلومتر موزعة بين طرق: وطنية، ولائية، بلدية، أم الطرق غير المعبدة فهي لا تتجاوز من 797.40 كيلومتر وهي طرق بلدية أما السكك الحديدية فيبلغ طولها 130 كيلومتر وتربط الشمال بالجنوب وتكتسي أهمية بالغة خاصة في نقل البضائع(مواد أولية خام، سلع متنوعة) والأفراد.

تتمتع الولاية أيضا بشبكة واسعة للمياه مزودة مدعمة بسدين تفوق طاقتهما الاستيعابية 73 مليون متر مكعب. نسبة تغطية الشبكات الطاقوية ارتفعت من 88% نهاية 1999 إلى 93% نهاية 2010 بالنسبة للكهرباء أما الغاز الطبيعي فقد انتقلت نسبة تغطيته من 28% إلى 72% خلال نفس المدة.

II- 3- النسيج الصناعي للولاية:

قبل التطرق إلى أهم الصناعات النشطة في الولاية لابد من إلقاء نظرة حول مناطق المخصصة لنشاط وتجهيز مختلف الصناعات،وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول(01): توزيع المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

المناطق	العدد	القطع المستغلة	القطع غير المستغلة
مناطق النشاط	12	252	436
مناطق التجهيزات	02	146	07
مناطق الحضائر	01	180	50
المجموع	15	878	493

المصدر: مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار ببسكرة، **دليل المستثمر**، بسكرة، 2010.

من الجدول السابق يتضح بأن معدل استغلال مجمل المناطق تفوق 60% لكن هذه النسبة تتفوات من منطقة لأخرى فمناطق النشاط التي تمثل 12 العدد الأكبر من إجمالي المناطق يستغل منها سوى ما يقارب 37% في حين أن مناطق الحضائر التي لا تضم إلا منطقة واحدة فنسبة القطع المستغلة فيها تتجاوز 70% أما مناطق التجهيز الممثلة بمنطقتين فمعدل المناطق المستغلة فيها يصل إلى حوالي 95% ما يعني أن الولاية قد تكون في حاجة إلى توسيع أو تخصيص مناطق تجهيز جديدة.

القطاع الصناعي في الولاية يعرف تنوعا كبيرا حيث يشمل 07 شركات عمومية و60 خاصة و26 منجما، ويتكون النسيج الصناعي لها من:

- صناعة المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات.
- صناعة مواد البناء.
- صناعة الكوابل الكهربائية.
- صناعة الخشب والورق والطبع.
- الصناعات اليدوية والحرفية.

حاولنا من خلال هذا العنصر إعطاء لمحة موجزة عما تمتلكه الولاية من مقومات وعن تركيبة نسيجها الصناعي حتى نتمكن فيما بعد من فهم المؤشرات التي اعتمدنا عليها ومدلولاتها.

III- مؤشرات عن حصيلة النشاط لبعض المؤسسات المرتبطة ببرامج الدولة:

قبل التطرق إلى حصيلة نشاط مؤسسات القطاعات المختارة في هذه الدراسة لابد أولا من توضيح مجمل استهلاكات برامج التنمية والانعاش في الولاية. لقد كان نصيب ولاية بسكرة الإجمالي من برامج التنمية حسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية موزعة حسب البرامج كما يلي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلافه المالي يقدر بـــــ 608.308.000 دينار جزائري استهلك منها إلى غاية 2011/12/31 ما نسبته 76,07 % أي ما يعادل ثلاث أرباع القيمة المخصصة له، خلال نفس الفترة تم استهلاك ما نسبته 65,17 % من أصل 50.793.898.000 دينار جزائري المخصصة كغلاف مالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وحسب نفس المصدر فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي المتعلق بإعادة الاعتبار لمناطق النشاط فقد تم

استهلاك ما قيمته 654.705.000 دينار جزائري أي ما يعادل 22,22 % من مجمل القيمة المخصصة لهذا البرنامج، عدا عن المخططات البلدية للتنمية التي تصل نسبة استهلاك الغلاف المالي الخاص بها بالمجمل (حسب مختلف البرامج) إلى ما قيمته 46,05 % من إجمالي المخصصات وهي في الحقيقة لا تتعدى 5.646.497.000 دينار جزائري وهو ما يساوي 6,79 % – بما فيها برنامج دعم النمو الاقتصادي– من إجمالي الأغلفة المالية التي استفادت منها الولاية في إطار البرامج المختلفة ما يعني أن الولاية استفادت بشكل أكبر من البرامج القطاعية.

بالنسبة للبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب فقد كان حصة الولاية من البرنامج معادلة لـــــ 20.868.405.000 دينار جزائري حوالي 95,44 % موجهة للبرامج القطاعية بنسبة استهلاك تساوي 70,36 % وإجمالي مخصصات هذا البرنامج تعادل 25,09 % من مخصصات الولاية في مختلف البرامج ما يعني أنها كانت لتحرم من قيمة معتبرة من الاستثمارات ما يعادل ربع الأغلفة المالية الموجهة لها أنها لم تكن ضمن مناطق الجنوب. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (01): البرامج التنموية واستهلاكات أغلفتها المالية.

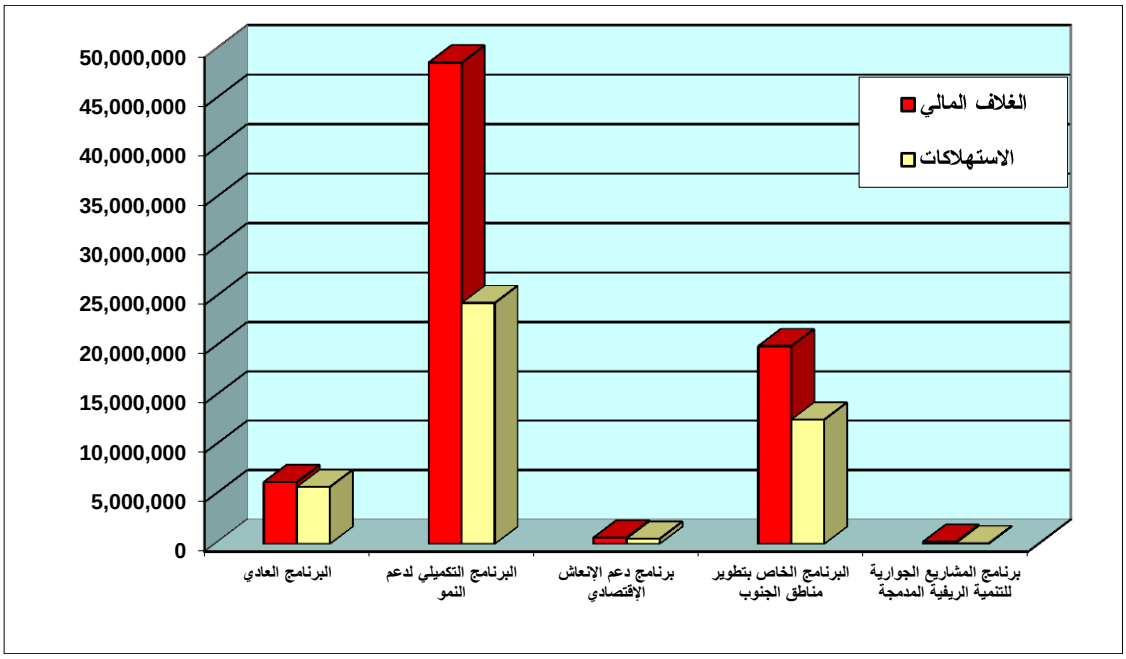

المصدر: مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار، **مونوغرافيا ولاية بسكرة**، بسكرة، 2012.

توزعت هذه المخصصات المالية حسب الدور المنوط بكل برنامج وقد تم استحداث العديد من الهيئات التي من شأنها تسهيل ترجمة البرامج التنموية على أرض الواقع ، كالمديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وكان ذلك خلال سنة 2006، الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سنة 2008 كما استفادت الولاية من مركز للتسهيل ومشتلة للمؤسسات بدأت نشاطها خلال سنة 2012 بغرض التكفل بأصحاب المشاريع ومرافقتهم ومساعدتهم في مختلف النواحي بهدف تشجيع الاستثمار المحلي ودعمه، الجدول الموالي يحدد المخصصات المالية لكل من الجهازين.

الجدول(02): المشاريع القطاعية حسب البرامج المستفيدة منها.

العملية	بداية الأشغال	البرنامج	الغلاف المالي(د ج)	تقدم الإنجاز
إنجاز مركز التسهيل	نوفمبر2007	تطوير مناطق الجنوب PSDRS	47.200.000,00	% 100
إنشاء مشتلة المؤسسات	نوفمبر2007	تطوير مناطق الجنوب PSDRS	65.000.000,00	%100

المصدر: مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار، **مونوغرافيا ولاية بسكرة**، بسكرة، 2012.

وفي إطار برنامج إعادة تأهيل مناطق النشاط توزعت المخصصات المالية حسب مناطق النشاط المتواجدة في الولاية واستفادت منه خمس مناطق كما هو موضح في الجدول (03)، وقد شملت إعادة التأهيل: تهيئة الطرق، شبكة التطهير والصرف الصحي والإنارة العمومية.

الجدول(03): مناطق النشاط المستفيدة من إعادة التأهيل.

منطقة النشاط	البلدية	المساحة (هكتار)	المبلغ المخصص (مليون دينار)	
			قسط 2011	قسط 2012
منطقة النشاط بسكرة	بسكرة	161,21	252.265.000,00	/
منطقة النشاط شتمة	شتمة	37,45	120.000.000,00	/
منطقة النشاط أولاد جلال	أولاد جلال	17,23	147.300.000,00	/
منطقة التجهيز القنطرة	القنطرة	24,61	94.803,00	/
منطقة الحضائر بسكرة	بسكرة	60,00	/	196.803.000,00

المصدر: مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار ، **مونوغرافيا ولاية بسكرة**، بسكرة، مرجع سابق.

بالإضافة إلى إعادة الاعتبار لمناطق النشاط فإن الولاية بصدد إنجاز منطقتي نشاط جديدتين ومنطقة صناعية[9]

من خلال هذه الدراسة سنحاول تتبع تطور بعض الصناعات خلال تنفيذ البرامج التنموية في والولاية ونظرا لتعذر الحصول على كافة المعلومات اللازمة إرتأينا التركيز على متغيرة حجم العمال التي تعكس تطور وتوسع المؤسسات في الصناعات محل الدراسة.

استفادت أغلب المؤسسات التي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة من التهيئة وإعادة الاعتبار لمناطق النشاط كما أن أغلبها استفاد من اللجنة الولائية لتحديد الموقع وترقية الاستثمار والضبط العقاري CALPIREF بحصولها على مواقع إقامة استثماراتها أو حتى توسيع مساحتها بالحصول على الأراضي بأسعار رمزية[1] كما أنها تحصلت على قروض في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI أو من المجلس الأعلى للاستثمار CNI هذا الأخير الذي تتعامل معه المؤسسات التي تطلب مبالغ مالية تتعدى السقف المحدد من قبل ANDI –الذي يتغير بحسب قانون المالية من فترة لأخرى–[(10)]

III-1- قطاع مصانع الآجر:

تتمتع ولاية بسكرة بالمادة الأولية الأساسية لقيام نشاط صناعة الآجر والمتمثل في الطين ذي الجودة العالية وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه الصناعة لم تعرف رواجا في المنطقة خلال سنوات العشرية السابقة، ولعل ذلك يعود إلى البرامج التنموية التي ساعدت على قيامها والجدول الموالي يوضح تطور عدد العمال في هذه الصناعة.

جدول(04): تطور عدد العمال في مصانع الآجر.

المؤسسة	العنوان	العمال	
		2007	2011
شركة عموري عموري	الحاجب	129	135
شركة الأخوة عموري	بسكرة	09	243
شركة باباهم	برانيس	172	169
شركة الآجر عموري	الحاجب	/	161
شركة عموري لعروسي	الحاجب	297	59
شركة الآجر أولاد نايل	برانيس	/	300
المجموع		600	1067

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مونوغرافيا بسكرة 2007 و 2011.

لقد عرف هذا القطاع تطورا كبيرا حتى أن العديد من المصانع لم تكن موجودة أصلا حتى سنة 2007 كشركة الآجر عموري وشركة أولاد نايل أما باقي المؤسسات فإن أغلبها زاد عدد العمال فيها كشركة الإخوة عموري التي تضاعف عدد العمال بها أكثر من 27 مرة أما شركة عموري لعروسي فإنه يفترض إعادة توجيه العمال المتواجدين بها إلى إحدى الشركات الأخرى الخاضعة لنفس المجموعة –مجموعة عموري– وعلى العموم فقد تضاعف اجمالي العمال في القطاع ككل إلى حوالي مرتين خلال الفترة من 2007 إلى 2011 وزاد عدد المصانع من من 04 مصانع إلى 06 وحسب مديرANDI فإن العدد سيرتفع إلى أكثر من 13 مصنع خلال سنة 2013 والذي يعتقد بأن الإنتاج الإجمالي لهذه المصانع وللصناعة ككل في تطور في الولاية لتصبح قطبا لصناعة الآجر في البلاد[11].

III-2- قطاع وحـــــدات الميـــاه المعدنيـــــــة:

نظرا لتنوع تضاريس المنطقة فقد أعطاها ذلك ميزة تنوع المصادر المائية، وتوفره على العديد من ينابيع المياه العذبة ما سمح بقيام العديد من شركات المياه المعدنية، وقد تطور عدد المؤسسات في هذا القطاع من مؤسسة واحدة سنة 2007 إلى 04 مؤسسات سنة 2011 بما معدله مضاعفة في حجم العمال بنسبة 213 مرة، وذلك يعكس بشكل جلي تزايد حجم الإنتاج وكذا تطور الصناعة ككل، توزعت هذه المؤسسات حول محيط الولاية مما يعني التأثير الايجابي على حجم البطالة ليس في مركز الولاية وإنما في بلدياتها كما يبين ذلك الجدول(05) والجدير بالذكر أن إحدى هذه الشركات قد تأسست في برامج التنمية وتوسعت في إطارها كما أنها حاليا تستعد للشراكة الأجنبية أيضا في ظل استفادتها من هذه البرامج حسب ما أوضحه مدير ANDI [12].

جدول(05): تطور عدد العمال في وحـــــدات الميـــاه المعدنيـــــــة.

المؤسسة	العنوان	عدد العمال	
		2007	2011
شركة قديلة للمياه المعدنية	قديلة	غير معلومة	78
شركة المياه المعدنية سيدي عقبة	دروع	1	15
مؤسسة طهراوي للمياه المعدنية والغازية	منبع الغزلان	/	120
مؤسسة المياه المعدنية بانيان	بانيان*	/	/
المجموع		1	213

* انطلقت في الانتاج سنة 2012.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مونوغرافيا بسكرة 2007 و2011.

III-3- قطاع مطـــــاحن الدقيـــــــق ومشتقـــــاتـــــه:

لقد استفاد هذا القطاع هو الآخر من جملة التسهيلات والامتيازات التي استفادت منها القطاعات الصناعة السابقة الذكر وهو ما انعكس على تطور حجم اليد العمالة في المطاحن المختلفة فقد تضاعف العدد الإجمالي لهم خلال الفترة 2007 و2011 والملاحظ أيضا حسب الجدول أن عدد المصانع أيضا تضاعف ففي مقابل مؤسستين سنة 2007 نجد أن العدد وصل إلى 05 مطاحن سنة 2011 وهي موزعة على تراب الولاية منها واحدة عمومية وأخرى نشأت في الإطار الشراكة الجزائرية الإمارتية ولا نجد سوى مؤسسة واحدة في مركز الولاية.

جدول(06): تطور عدد العمال في مطـــــاحن الدقيـــــق ومشتقـــــاتـــــه.

المؤسسة	العنوان	عدد العمال	
		2007	2011
مطاحن الزيبان(عمومية)	القنطرة	145	144
مطاحن الإخوة حوحو	الوطاية	/	14
مطاحن الغزال	بسكرة	/	35
البركة فرادي	زريبة الوادي	65	121
المطاحن الكبرى للجنوب	أوماش	/	200
المجموع		210	514

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مونوغرافيا بسكرة 2007 و 2011.

وهنا لابد من الإشارة أن الدولة قد أوقفت دعمها لنشاط المطاحن كون العرض الوطني أكثر من الطلب وقد تم توفيق دعم هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/08 الموافق لـــــ 2007/01/11 المحدد للنشاطات المفتوحة لعمليات الاستثمار وكذا المرسوم التنفيذي رقم 08/329 الموافق لـــــ 2008/10/22 المتممة لهذه القائمة. ومع ذلك فإن نشاط هذه المطاحن بقي في تطور مستمر.

الخـــــــــاتمة:

من خلال هذه الورقة كنا نأمل أن معالجة الموضوع من خلال مؤشرات أخرى (تطور رقم الأعمال وتطور رؤوس أموال الأصول المستثمرة) لكن غياب المعلومات لدى الجهات المعنية (أو عدم تقديمها) حال دون ذلك.

وبناء على ما توفر من معلومات فقد توصلنا إلى أن :

1. من خلال مؤشر العمال نستطيع أن نلمس حركية في القطاع الصناعي على المستوى المحلي لولاية بسكرة نتيجة مختلف برامج الإنعاش والنمو التي نفذتها الدولة لصالح إنعاش الاقتصاد(وما يزال برنامج 2010-2014 قيد التنفيذ).

2. لقد اكتفينا في هذه الورقة بالإشارة إلى القطاع الصناعي من خلال عينة متنوعة رغم أن ولاية بسكرة تتفوق في قطاعات أخرى لاسيما القطاع الزراعي وتربية المواشي وهو ما يكمل الصورة الديناميكية للتركيبة المحلية.

3. إن مكونات البنية التحتية وبرامج ترقية الموارد البشرية كفيلة بدفع التنمية المحلية إلى مستويات أعلى من الأداء والنمو.

4. هذه الديناميكية التي لمسناها في هذه العينة وهي متواصلة لاسيما عندما نشير إلى آفاق الاستثمار الصناعي في ولاية بسكرة ويتضح ذلك من خلال الإشارة إلى أربعة مشاريع صناعية هامة ستقام على أرض الولاية (إثنان منها عمومي)، التي من شأنها النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي وهي مصفاة لتكرير البترول، وحدة لإنتاج الكهرباء ومصنعين للإسمنت.

الإحالات والمراجع :

[1] www.andi.dz أطلع عليه في: 04/09/ 2013 .

[2] نفس المرجع.

[3] محمد مسعي ، **" سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر "**، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة ار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص57. ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

[4] شليل عبد اللطيف وبن عزة محمد، **"دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990/ 2010"**، الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، ص 2 .

[5] محمد مسعي ، مرجع سابق، ص 147.

[6] وثائق مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بسكرة.

[7] وثائق مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بسكرة.

[8] محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147 .

[9] مقابلة أجريت مع إطار في مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار لولاية بسكرة بتاريخ: 2013/09/12.

[10] مقابلة أجريت مع مدير الشباك الوحيد ANDI لولاية بسكرة بتاريخ: 2013/09/12.

[11] نفس المرجع.

[12] مقابلة أجريت مع إطار في مديرية الصناعة و PME وترقية الاستثمار لولاية بسكرة بتاريخ: 2013/09/12.